الدولة

المبحث الأول: تعريف الدولة

بغض النظر عن كثرة التعريفات التي وصفت بها الدولة، نجد انها أي الدولة هي سبيل من سبل تنظيم الحياة الاجتماعية في مجتمع معين، وبما أن ادارة تنظيم المجتمع هي سياسة بحد ذاتها ولا بد أن تخضع لقواعد قانونية نجد من يعرف الدولة على أنها: كيان سياسي قانوني ينظم شؤون الافراد الذين يعيشون ويمارسون نشاطهم بشكل دائم على اقليم جغرافي محدد.

إذاً لا وجود للدولة إلا بوجود تنظيم اجتماعي سياسي قانوني لجماعة من الناس، هذا التنظيم يتجسد في ممارسة السلطة من قبل مجموعة من افراد هذا المجتمع في حدود جغرافية معينة لأدارة شؤونه.

وبذلك نجد أن شرط وجود الدولة يتوقف على توفر ثلاث عناصر وهي (الشعب– الاقليم– السلطة السياسية) وهي أركان الدولة.

أولاً: الشعب: وهو الركن الاساس في قيام الدولة، وهم المواطنين الذين يعيشون على أرض الأقليم (حدود الدولة) والذين يتمتعون بجنسيتها وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات بين الطرفين (الدولة والمواطنين)، وبشكل عام لا يوجد شعب غير متعدد قومياً أو لغوياً أو دينياً، فأغلب المجتمعات هي تعددية، وهذا التعدد ليس مشكلة في حد ذاته إذا لم يتحول إلى خلاف وتخندق عرقي أو ديني أو مذهبي، وهنا يأتي دور سلطة الدولة في تغليب روح المواطنة، لأن رابطة المواطنة هي التي تعزز روح الانتماء الى ارض الدولة، مع احترام الانتماءات الفرعية الاخرى، كما أن تعزيز المواطنة لا يعني التخلي عن العادات والمعتقدات الدينية والاجتماعية فحدود الوطن والعقيدة واحدة.

ثانياً: الاقليم: هو عبارة عن مساحة جغرافية محددة بحدود طبيعية أو اصطناعية يعيش عليها سكان تلك الدولة، ووجود الاقليم هو شرط ضروري لقيام الدولة، وينقسم الاقليم إلى ثلاث اقسام (أرضي–جوي–مائي)، وهنا على السلطة السياسية في هذه الدولة أن تفرض سيادتها الكاملة على اقليم الدولة بأقسامها الثلاث، فلا يمكن الحديث عن سيادة إذا كانت أجواء الدولة مستباحة من دولة خارجية.

ثالثا: السلطة السياسية: بوجود الشعب الذي يعيش في رقعة جغرافية محددة لابد أن توجد سلطة عليا في الدولة ترعى مصالح الشعب المعني وتنظم شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقطعاً من يملك السلطة يملك معها السيطرة والنفوذ من خلال القوة المادية التي يملكها، فهذه السلطة هي من تشرع القوانين وتنفذها على الافراد القاطنين في الاقليم المحدد، وهذه السلطة تتمتع بالشرعية والمشروعية في الدول الديمقراطية عندما تأتي عن طريق الانتخاب الشعبي، ويكون تداول السلطة بشكل سلمي، وعلى العكس من ذلك قد تكون السلطة دكتاتورية فاقدة للشرعية تسيطر على المجتمع والدولة بقوة السلاح وتفرض إرادتها على جميع مؤسسات الدولة.

<u>سمات وخصائص الدولة</u>:

١- سلطة الدولة عامة وشاملة لكل نواحي الحياة العامة وهي سلطة عليا يخضع لها جميع أفراد الشعب.

٢-لابد أن تكون سلطة مستقلة وغير خاضعة أو تابعة لأي قوة خارجية.

٣-تتسم بالاستمرارية ولا تقبل التجزئة، إذ تتولى تشريع القوانين وضمان تنفيذها من خلال مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، مع ضمان استقلالية المؤسسة القضائية.

٤-تحتكر وحدها القوة العسكرية وتستعملها على الخارجين على القانون، لكن عندما تضعف هيبة الدولة نتيجةً لخرق السيادة من قبل دولة معادية قطعاً ستضعف هذه القوة ويفسح المجال أمام القوى الشعبية للحفاظ على هيبة الدولة.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن الدولة بعناصرها الثلاث (الشعب والاقليم والسلطة السياسية) قد تصل إلى (اللادولة) عندما تفقد عنصر (السيادة)، فالسلطة السياسية تقع عليها مسؤولية الحفاظ على سيادة الدولة، فالحفاظ على الاقليم هو من أهم المسؤوليات التي تقع على السلطة، ودون ذلك يعني أن السلطة فقدت شرعيتها وان كانت منتخبة، وتفقد مشروعيتها نتيجة التفريط بالسيادة، وهذا يجعل المبرر قائماً للقوى الشعبية لمواجهة أي اعتداء على سيادة الدولة، وقطعاً هذا الوضع لها تداعياته الداخلية والخارجية لأن الوضع الطبيعي لابد أن تكون القوة هي حكراً على السلطة السياسية الشرعية.